الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على البنوك الإسلامية

الإسم : كمال

اللقب : بن موسى

الدرجة العلمية: دكتوراه دولة

الوظيفة : أستاذ محاضر "أ"

مؤسسة العمل: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3.

الهاتف: 0552 69 69 59

عنوان محور المداخلة: تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية

عنوان المداخلة: الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على البنوك الإسلامية

الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على البنوك الإسلامية

الملخص:

حدثت الأزمة المالية الحالية نتيجة أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت في عام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للمصارف.

وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للإقتصاد الأمريكي، و وصلت تبعاتها إلي إقتصادات أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات المصارف والمؤسسات المالية العالمية باعتبارها نتيجة محتومة لارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الأمريكية، ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في الأسواق المالية العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية .

لقد أثبتت البنوك الإسلامية أنها هي الأجدر في معالجة وتخطى مشاكل الأزمات المالية والاقتصادية وهذا ما شهد به عقلاء العالم وليس أدل على ذلك من مطالبة كثير من الساسة والاقتصاديين ورجال الدين للاستفادة من التعاليم الأخلاقية التي يتصف بها الاقتصاد الإسلامي، وتلتزم بها البنوك الإسلامية وما كنا سنسمع ذلك لولا أن واقع البنوك المتوافقة مع الشريعة في ظل الأزمة كان الأفضل أداء، وقد تجاوزت الأزمة بأقل حالات من التعثر، وأصبحت الخدمات البنكية الإسلامية تكتسب سمعة طيبة كملاذ للاستقرار.

المقدمة:

يعرف الاقتصاد العالمي منذ سنة 2007 أزمة مالية حادة، تعتبر الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929، تسببت فيها أزمة الرهون العقارية الأقل جودة في الولايات المتحدة الأمريكية. ثم انتقلت تداعياتها إلى الأسواق المالية لمختلف الدول وبات علاجها عسيراً،كما أن تزايد ظاهرة الذعر المالي لدى المواطنين في الدول التي ضربتها الأزمة وتوجههم نحو سحب أموالهم من المصارف، وتسارع حلقات هذه الموجة أدى بشكل واضح إلى انهيارات مالية في كبريات المصارف الائتمانية، بحيث اضطرت البنوك والمؤسسات المالية المختلفة إلى بيع أصولها بأسعار متدنية مما زادت من تنامي هذه الخسائر الأمر الذي أدى إلى تراجع الثقة في الأسواق بشكل كبير.

و لم تكن البنوك الإسلامية بمنأى كلية عن تداعيات الأزمة، خاصة تأثرها بشح السيولة في الأسواق والضغوط المتصاعدة على سوق العقار، وبعض الاستثمارات التي قامت بها المؤسسات المالية الإسلامية في شركات وعقارات أمريكية أو أوروبية، و هو ما جعلنا نطرح التساؤل التالي: ما هي إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية ؟ و ما هي تحديات هذه الأخيرة في أعقاب الأزمة المالية الراهنة؟

أولا: المقاربة النظرية للأزمة المالية

1.مفهوم الأزمة المالية و أنواعها:

عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية حتى يصبح سعر الصرف الحقيقي أقرب إلى سعر العملة المنخفض، مؤديا ذلك إلى حدوث موجة من التدفقات الرأسمالية للخارج.

و يمكن تعريف الأزمة المالية على " أنها تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، الطلب على القروض، عرض الأسهم والسندات وأسعارها، حجم الودائع المصرفية و سعر الصرف."[1]

من خلال هذا التعريف يتبين أن الأزمة – والتي تقترن بالانخفاض الحاد والسريع للكميات والأسعار التي تقاس بها الأنشطة البنكية والمالية – تتميز بسلوك يقوم على محاولة التخلي على الأصول المالية حيث يصبح كل المتعاملين يسعون، فجأة وفي نفس الوقت، تبديل ممتلكاتهم بأدوات أخرى تسمح لهم بالقدرة على التفاوض واستبدالها بدون أي قيد ولا أجل، ويمكن تحويلها بسهولة إلى سيولة بدون تكبد أخطار في رأس المال.

و يمكن تصنيف الأزمات المالية إلى ثلاثة أنواع رئيسية[2]:

1. **<u>أزمة الصرف (العملة)</u>** : نقول أن هناك أزمة صرف لما تتعرض العملة إلى انخفاض حاد في قيمتها مقارنة بعملة أو عملات مرجعية (une monnaie de réference) خلال سنة ، و يكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يتم اعتبارها في الغالب ما فوق 25 في المائة.

2. **<u>الأزمة البنكية</u>** : يتم الحديث عن هذا النوع من الأزمات خاصة لما تتجمع لدى البنك حجم معتبر من الأصول غير الكفؤة (taux d’actifs non performants) ، و كذا عندما تتفق المعلومات الصادرة من جهات مختلفة (جرائد ،دراسات، تقارير الخبراء) بأن

هناك مؤشرات ذعر (indices de panique) (كتجميد الودائع،غلق البنوك، ضمان ودائع ....)، بالإضافة إلى وجود مخططات إنقاذ معتبرة من طرف الحكومة.

3. **<u>أزمة الأسواق المالية</u>:** نقول أن سوق مالي في حالة أزمة عندما ينخفض مؤشر السوق المالي بأكثر من20 % قياسا على أزمتي 1929 و 1987.

<u>2. أسباب الأزمات المالية:</u>

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية. ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي[3] :

1.2. <u>عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي:</u>

إن أحد أهم مصادر الأزمات المالية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون. و تشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75 في المائة من الدول النامية التي حدثت بها أزمة مالية شهدت انخفاضا في شروط التبادل التجاري بحوالي 10 في المائة قبل حدوث الأزمة.

وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية فهي تؤثر على تكلفة الاقتراض وتؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدر أن ما بين 50 – 67 في المائة من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال حقبة التسعينات، كان سببها المباشر التقلبات في أسعار الفائدة عالميا.

وكذلك تقلبات أسعار الصرف الحقيقية حيث تعتبر من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببًا لحدوث العديد من الأزمات المالية.

2.2.<u>اضطرابات القطاع المالي:</u>

يشكل التوسع في منح الائتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية والذي يتواكب مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر.

3.2. تشوه نظام الحوافز:

إن ملاك المصارف والإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرته، كما حدث مثلا في كوريا، كولومبيا، الأرجنتين، سنغافورا وهونج كونج.

4.2. سياسات سعر الصرف:

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مقرض الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطاتها من النقد الأجنبي وحدوث أزمة العملة، مثال: حالة المكسيك والأرجنتين. و قد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي.

3. تفسير الأزمة المالية:

ميزت الدراسات الاقتصادية والمالية بين مدرستين كبيرتين لتفسير الأزمات المالية، الأولى تسمى مدرسة الأسواق التامة والتوقعات العقلانية " l’école des marchés parfait et des anticipation rationnelles" والثانية مدرسة عدم الاستقرار المالية "L’école de l’instabilité financières".

1.3. مدرسة الأسواق التامة والتوقعات العقلانية :

تقدم هذه المدرسة تفسيرا يرتكز أساسا على فرضية العقلانية، مع تأكيدها كذلك على لا تناظرية المعلومات وعلى حالة عدم التأكد "L’incertitude" وهي مبادئ يمكن أن تفسر سلوك الأعوان الاقتصاديين عند التعرض لصدمات خارجية.

و استنادا لهذه النظرية، فإنه وبمجرد ظهور أزمة خارجية، من شأنها التأثير على نوعية أصول البنوك، يصيب المودعين هلع مالي، فيقبلون نحو البنوك لسحب ودائعهم.

وفي هذه الحالات عادة ما تسود قاعدة " أول من يأتي للبنك هو أول من يسترجع وديعته " (règle le premier arrivé premier servi) وبالتالي سيتم التحويل التدرجي للودائع إلى سيولة بحيث يتحصل المودعون واحد بواحد على وديعته، حتى نفاذ أصول البنك، في هذه الظروف لابد على المودعين العقلانيين أن لا يتأخروا في القدوم إلى البنك قصد تحويل ودائعهم إلى سيولة قبل نفاذ الأصول، الأمر الذي قد يعطي تفسيرا عقلانيا للأزمات المصرفية(4).

ويمكن تطبيق نفس التحليل السابق على الأسواق المالية، فظهور الشكوك حول مستوى السيولة في السوق المالية، أو حول سلوك بعض المتعاملين فيه وصناع السوق، قد ينجر عنه ظهور الميل لدى الأعوان أصحاب الأصول إلى التنازل عن أصولهم، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السيولة وانخفاض أسعار الأصول المالية، من ثم فسيكون من العقلاني لدى كل عون، التخلص الفوري لكل الأصول التي بحوزته، قبل كل الأعوان الآخرين وذلك قصد تجنب كل احتمال لتكبد خسارة في رأس المال.

وتفرض هذه المدرسة كذلك وجود فقاعات مضاربية (Bulles spéculatives) وبشكل عام تحدث الفقاعة إذا كان أغلب المتعاملين على يقين من أن بعض آليات تشكيل الأسعار المعمول بها لا تطابق ما جرت عليه العادة من محددات الأسعار، والتي تعرف بالأساسيات" Les fondamentaux" (5).

2.3. مدرسة عدم الاستقرار المالي:

على عكس المدرسة الأولى تعتبر هذه المدرسة أن الأزمة المالية ما هي إلا نتاج آلية داخلية، وتؤكد على ظاهرة عدم الاستقرار المالي الذي تعتبره كعنصر مرتبط وذو صلة وطيدة مع سير الاقتصاد.

تفترض مدرسة عدم الاستقرار المالي أن جميع المتعاملين ليسوا متشابهين، وأنه لا يوجد إلا عدد قليل من المتعاملين أذكياء وهم على دراية بكل شيء، ويتميزون بالخبرة والكفاءة. وعلى ضوء ذلك يتبين عدم التجانس بين الأعوان الاقتصاديين من حيث الحصول على نفس المعلومات لأن هذه الأخيرة تتطلب أيضا تكاليف باهظة. في هذا المنظور وفي

حالات عدم التأكد قد يكون من المنطقي، أن يعمد كل عون إلى تقليد الأعوان الآخرين والذين يعتبر أنهم أصحاب خبرة وكفاءة ولهم معلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات الصائبة، وبفعل ذلك التقليد والمحاكاة ينتج هنا سلوك عقلاني[*].

أما اللاعقلانية في تصرف الجماهير، فقد تتبلور عن تجميع سلوكيات عقلانية فردية سلوك جماعي لا عقلاني، فالأفراد يتوهمون مثلا وجود سيولة كافية في السوق، لكن هذا الاعتقاد جماعيا لا يكون دائما صائبا إلا الأفراد الذين تخلو عن أصولهم المالية قبل الآخرين.[6]

ثانيا: من أزمة الرهن العقاري إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة

1. أزمة الرهن العقاري: مفهومها و تطوراتها

1.1. مفهوم الرهون العقارية الأقل جودة 'Subprime'

يقصد بمصطلح Subprime أو الرهون العقارية الأقل جودة أو من المستوى الثاني، بالقروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة . و يتميز هذا النوع من القروض بالمخاطرة العالية لعدم وجود تدفقات نقدية متوقعة سواء للمقترض أو المشروع الممول يمكن للبنك الاعتماد عليها كمصدر لسداد القرض، لهذا السبب قامت البنوك برفع سعر الفائدة على هذا النوع من القروض من أجل تحقيق أعلى عائد ممكن من القرض و من اجل تغطية جزء من المخاطر التي تتدرج تحت هذا النوع من القروض.

و بما أن أسعار الفائدة على هذه القروض متغيرة، فهناك قابلية لأن تتعرض لخطر الانخفاض في أي لحظة، أو الارتفاع في أي وقت معين .و عند ارتفاع أسعار الفائدة، ستجد العائلات ذات الدخل الضعيف نفسها في ذلك الوقت غير قادرة على تسديد مستحقات هذه القروض نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة[7].

2.1. تطورات أزمة الرهن العقاري:

ما أن انفجرت فقاعة الإنترنت في عام 2000 حتى ظهرت فقاعة أخرى ترتبط بالقطاع العقاري. و منذ ذلك العام أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات

المتحدة، حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار، في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة.

وأقبل الأميركيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة. واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة[8].

و لكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة، بل استخدمت " المشتقات المالية " لتوليد مصادر جديدة للتمويل، و بالتالي للتوسع في الإقراض.

و مع ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية فجأة من 1 في المائة في عام 2004 إلى 5 في المائة في عام 2007 بسبب القرار الذي اتخذه البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة (FED) بسبب ارتفاع قيمة الدولار،عجز المقترضون عن دفع الأقساط المستحقة لديهم، فقامت البنوك بمصادرة وحداتهم السكنية وعرضتها للبيع،ولكن لم يقبل الناس على شرائها فانخفضت أسعارها إلى أقل من سعر الكلفة، وتهافت المودعون على المصارف لاسترجاع ودائعهم فعجزت هذه المصارف عن تلبيتها وأعلنت إفلاسها.

و امتدت الأزمة إلى الأسواق المالية إذ أن المصارف كانت قد أصدرت أسهما بضمانة هذه الوحدات السكنية وروجتها في الأسواق المالية.وأمام انتشار أنباء الأزمات التي بدأت تواجه البنوك انخفضت أسعار أسهمها، وشملت هذه الأزمة أيضا شركات التأمين التي أمنت على هذه الأسهم. و تعدى الأمر إلى انهيار بعض البنوك مثل(بنك ليمان بروذرز) و الذي يعد رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية، و الذي يبلغ من العمر 150 عاما.

2. <u>أسباب الأزمة المالية العالمية:</u>

ترجع أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها ما يلي:

1.2. <u>ظروف الاقتصاد الأمريكي</u>: يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية[9]:

1-العجز التجاري: منذ عام 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنوياً وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار. ويعود السبب الأساس إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك.

2- عجز الميزانية: لا يزال العجز المالي مرتفعاً حيث قدر في ميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي،حيث يغلب الطابع العسكري على النفقات العامة والطابع السياسي على الضرائب.

3- المديونية: أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأميركية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4.3 تريليونات دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليونات دولار في عام 2003 وإلى 8.9 تريليونات دولار في عام 2007. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية بل يشمل الأفراد والشركات أيضاً. فقد بلغت الديون الفردية 9.2 تريليونات دولار منها ديون عقارية بمبلغ 6.6 تريليونات دولار. هذه الديون بذاتها أزمة اقتصادية خطيرة.

كما تعاني الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها التضخم الذي تجاوز 4 في المائة والبطالة التي تشكل 5 في المائة والصناعة التي تتراجع أهميتها والفقر.

2.2. <u>توريق الديون العقارية</u> : عمدت الشركات العقارية في الولايات المتحدة على الاقتراض من المؤسسات المالية لمنح قروض عقارية وذلك عن طريق أدوات الهندسة المالية الجديدة، فقد قامت ببيع الديون العقارية المرهونة بالعقار وغيرها من القروض المتعثرة الشبيهة على شكل سندات مرهونة بالعقار (Mortgage Collateraalized Debt Obligation) لبنوك استثمار ومؤسسات مالية أخرى وأجنبية، فخلال الفترة 2001-2006 بلغت نسبة القروض عالية المخاطر التي تم تحويلها إلى سندات وبيعت لمستثمرين في الأسواق الرأسمالية حوالي 60-80 في المائة وكانت عملية التوريق بمثابة تأمين للشركات العقارية، بمعنى أن بنوك أخرى تشارك في تحمل مخاطر القروض العقارية التي منحت لأشخاص ذوي سجل ائتماني ضعيف أو غير معروف[10].

3.2. قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا نظرا لأنها صادرة عن بنوك قوية:

ونظرا لأن الديون العقارية للمدينين مرتفعي المخاطر قد اشتريت من قبل بنوك كبيرة وقوية، مثل مورغان ستانلي(Morgan stanley) وليمان براذرز(Lehman Brothers). فقد قامت وكالات التصنيف الائتماني (credit rating agencies) ، بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا آمنا (AAA) وبذلك تحملت مؤسسات التصنيف الائتماني جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر التي تتعرض له أو على الأقل كانت غير مدركة له آنذاك.لذلك عندما ظهرت حالات العجز عن السداد كانت أولى الجهات المتضررة هي الشركات العقارية التي قدمت القروض العقارية متحملة بذلك مخاطر الائتمان[11].

4.2. التحول في طبيعة الاقتصاد العالمي:

لقد أصبح الاقتصاد العالمي اقتصادا رمزيا يقوم على المضاربة في الأصول المالية،بحيث يقدر حجم الاقتصاد الرمزي بما يزيد عن أربعين مرة عن الاقتصاد الحقيقي، و هو ما أدى إلى بروز الفقاعات المالية.و لم يعد الاستثمار في الأوراق المالية مرتبطا بحقيقة ما تمثله هذه الأوراق بقدر ما صار تعبيرا عن حركة رؤوس الأموال.لقد ترتب عن الانفصال المتزايد بين حركة الاقتصاد الرمزي و حركة الاقتصاد الحقيقي إتباع أسعار الصرف العائمة للعملات مما أدى إلى اتساع عمليات المضاربة في أسواق العملات[12].

3. التدابير المعتمدة لاحتواء الأزمة:

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى مجموعة ردود الفعل في الولايات المتحدة الأمريكية أهمها اعتماد خطة لإنقاذ المؤسسات المالية و البنوك المتعثرة ، عرفت باسم "خطة الإنقاذ المالي" و التي قدرت بمبلغ 700 مليار دولار ، و تعد أكبر تدخل حكومي منذ الكساد

الكبير و قد أعلنت الحكومة الأمريكية إنها ابتغت من وراء خطة الإنقاذ المالي عدة أهداف أهمها[13] :

1 . إنقاذ البنوك و المؤسسات المالية بشراء وزارة الخزانة لأوراقها المالية التي تستند إلى قروض عقارية ذات أصول عالية المخاطر.

2. إمداد بنك الاحتياطي الفدرالي بالسيولة اللازمة له لأداء مهامه في إنقاذ البنوك لتجنب انكماش مدمر في النشاط الائتماني.

3. طمأنة المودعين على ودائعهم لدى البنوك التجارية لمنعهم من سحب مدخراتهم–بسبب الذعر المالي المصاحب للأزمة– و الحفاظ على السيولة المناسبة لأداء وظائفها.

و سارت معظم الدول الصناعية على نهج الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ خطط انقاذ وطنية يمكن إجمالها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): التدابير المعتمدة لاحتواء الأزمة لبعض الدول الصناعية

البلد	التدابير المعتمدة
بريطانيا	– خطة لضخ مليارات الجنيهات الإسترلينية لإنقاذ البنوك البريطانية تشمل ضخ ما يصل 250 مليار جنيه(نحو 450 مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد . وتوفر خطة الإنقاذ البريطانية خمسين مليار جنيه (86 مليار دولار)من أموال دافعي الضرائب لضخها في بنوكها. -عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل
فرنسا	خطة إنقاذ تصل قيمتها إلى 549 مليار دولار تشمل ضخ رأس مال قيمته مليارات الدولارات في بنوكها و ضمانات للإقراض بين البنوك.
ألمانيا	– ضمان جميع حسابات التوفير في البنوك الألمانية – إقرار خطة إنقاذ تضمنت تخصيص 80 مليار أورو كسيولة مالية و 400 مليار أورو كضمانات للقروض، و ستبقى ضمانات القروض سارية المفعول حتى نهاية ديسمبر 2009
اسبانيا	تخفيض نحو 100 مليار أورو كضمان للقروض بين البنوك.

ايطاليا	ضمان الحكومة بإنفاق ما هو ضروري لمساعدة بنوكها و ضمان استقرار النظام المالي ، قدرت خطة الإنقاذ ب 100 مليار أورو.
البرتغال	تخصيص 20 مليار أورو كضمان للقروض ما بين البنوك .

المصدر: من إعداد الباحثين.

4.أثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي:

تمثلت أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي في الآتي:

– تباطؤ حاد في نمو الاقتصاد العالمي و الذي أدى إلى تراجع أسعار السلع الأولية، منهياً بذلك فترة من الانتعاش التاريخي امتدت لخمس سنوات.

– تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

– أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين.

– قدرت حجم الخسائر التي تحملتها الاقتصاديات الدولية بسبب الأزمة الراهنة بنحو 10 تريليونات دولار، و هو ما يعادل 6/1 الناتج العالمي السنوي، نتيجة الانهيارات التي حدثت في القطاع المصرفي و المؤسسات المالية، و هو ما أدى إلى حدوث بطالة في القطاع و الشركات الكبرى[14]، و يتوقع أن تصل البطالة إلى حوالي 9 بالمائة حتى نهاية 2010 في الاقتصاديات المتقدمة.[15]

و لقد حذر تقرير البنك الدولي الصادر بعنوان "**الآفاق الاقتصادية العالمية 2010: الأزمة والتمويل والنمو** " من أنه بينما أخذ الاقتصاد العالمي حالياً في الخروج من هذه الأزمة، وبدأت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي في التحسن، فإن النمو قد يتباطأ بالفعل في وقت لاحق من هذا العام، وذلك مع انحسار تأثير برامج التحفيز الاقتصادي على النمو. كما أن استرجاع فرص العمل التي تم الاستغناء عنها وإعادة استيعاب الطاقة الإنتاجية الفائضة سيستغرقان أعواماً.

و وفقاً لهذا التقرير، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي، الذي تقلص بواقع 2.2 في المائة في عام 2009، بنسبة 2.7 في المائة في عام 2010، و 3.2 في المائة في عام 2011 .

كما سينمو حجم التجارة العالمية، الذي تراجع بدرجة كبيرة بلغت 14.4 في المائة في عام 2009،و بنسبة 4.3 في المائة عام 2010 و 6.2 في المائة في عام 2011.

و وفقاً **لأندرو برنز، المؤلف الرئيسي لهذا التقرير،**" فان قوة تعافي الاقتصاد العالمي ستتوقف على تحسن الطلب في قطاعي المستهلكين والشركات، وكذلك وتيرة قيام الحكومات بسحب برامج التحفيز الاقتصادي والنقدي. فإذا تم ذلك قبل أوانه، فمن الممكن أن يؤدي إلى وأد التعافي الاقتصادي؛ لكن الانتظار أطول مما ينبغي يمكن أن يؤدي أيضاً إلى عودة بعض الفقاعات التي عجلت بحدوث هذه الأزمة إلى التضخم".[16]

ثالثا:الأزمة المالية العالمية و البنوك الإسلامية

1.أثار الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية

أكدت تقارير لوكالات التصنيف العالمية أن نتائج التباطؤ الاقتصادي وانهيار أسواق المال وشح السيولة أثرت بشكل أقل في المؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بغيرها من المؤسسات التقليدية، بسبب تحريم الشريعة للمنتجات المالية القائمة على الفائدة، وهذا ما جنبها الاستثمار في بعض فئات الأصول الضعيفة التي شوهت الأداء والوضع المالي لكثير من البنوك التقليدية.[17]

لكننا ينبغي أن نلاحظ أيضاً أن البنوك الإسلامية التي تعاملت مع البنوك التقليدية بعقد المرابحة بالسلع الدولية تحمل في ميزانياتها ديونا بالبلايين من الدولارات على بنوك تقليدية عالمية وإقليمية.

كما أن البنوك التي تعاملت بالتوريق مع زبائنها وحاملي بطاقات ائتمانها القائمة على قلب الديون عن طريق التوريق تحمل كذلك في ميزانياتها الكثير من الديون المُضخَّمة على زبائن معرَّضين جداً للتعثر بسبب انهيار استثماراتهم في الأسواق المالية المحلية والعالمية.

ومن جهة أخرى فإن البنوك الإسلامية التي استثمرت مبالغ كبيرة في أسواق الأسهم العالمية قد تأثرت أيضا بسبب انهيار هذه الأخيرة كما تأثر عملاؤها وخسروا مبالغ كبيرة أيضا في صناديق الاستثمار.

وأخيرا فإن البنوك الإسلامية متعرضة أيضا لنفس التأثيرات التي تتعرض لها البنوك التقليدية مما ينتج عن الصعوبات المالية التي تطرأ على عملائها نتيجة لنقص دخولهم وثرواتهم بسبب تقلص العمالة وتراجع قيمة استثماراتهم المالية.[18]

و بالرغم من أن أثار الأزمة المالية على البنوك الإسلامية كانت محدودة، إلا أنة يجب أن لا نزيد من المبالغة في قدرة المصارف الإسلامية على تجاوز الأزمات المالية نظرا لــ [19]:

- غياب المعايير الواضحة للمنتجات البنكية الإسلامية، وبطبيعة الحال فإنه من غير المتوقع أن يتحول العالم فجأة إلى اعتماد المصرفية الإسلامية طالما غابت تلك المعايير.
- مازالت الموارد البشرية المؤهلة علميا ومهنيا والمدربة شرعيا تتصف بعدم الوفرة ومازالت تشهد نقصا كبيرا.
- وجود بعض البنوك التي تطرح منتجات مصرفية في ظاهرها إسلامية وفي باطنها غير إسلامية ولعل هذا يرجع إلى حداثة تجربة البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

2. تحديات البنوك الإسلامية:

لقد أوجدت الأزمة المالية الراهنة تحديات هائلة على مستوى البنوك الإسلامية يجب العمل على تذليلها أو ستكون البنوك المتوافقة مع الشريعة مهددة بمخاطر فقدان الثقة، أهمها:

- الإنسان.. لأنه هو التحدي الأهم في المعادلة، بعدها سيكون من السهل واليسير التعرف على الوسائل التي تحمي المنتجات والخدمات لتتوافق مع الشريعة، ويجب أن نعترف بالندرة الواضحة للموارد البشرية المؤهلة علميا ومهنيا والمدربة شرعيا.
- على البنوك الإسلامية أن تهتم بالأبحاث و الدراسات و إن تطلب ذلك إنشاء خلايا بحثية داخل كل بنك منها، وذلك لمسايرة التطورات الهائلة والسريعة التي يشهدها القطاع المصرفي عبر العالم، سواء في التكنولوجيا المتطورة لأداء الخدمات، أو في النظريات الحديثة لتسيير البنوك، أو في آخر المعايير العالمية المستجدة للتنظيم المحاسبي و لتقييم الأداء، و ذلك بعد ملاءمتها مع أحكام الشريعة الإسلامية و بالتنسيق في العمل مع الهيئات الشرعية لهذه البنوك.
- تفعيل دور الهيئات الدولية الممثلة للبنوك الإسلامية و ترشيدها على ضوء الاستفادة من أخطاء الماضي، و ذلك لتوضيح فكرة العمل المصرفي الإسلامي لغير المسلمين، و تصحيح الصورة المشوهة له بعد الهجمة التي تعرضت لها البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة بسبب الأحداث السياسية[20].
- ضرورة العمل على زيادة جاهزية البنوك في استقبال الأموال العربية المهاجرة التي لا تجد الآن ملاذات أمنة للاستثمار فيها، من خلال مشاريع مدروسة جاذبة للاستثمارات ذات العوائد المرتفعة[21].

الخاتمة العامة:

أضفت الأزمة المالية على البنوك الإسلامية بمزيد من الاهتمام والقبول الواسع إقليميا وعالميا،مما جعل بعض خبراء الاقتصاد الغربيين يتوجهون بالتفكير إليها و إلى أساليبها المصرفية، علّها تخرجهم من الأزمة الخانقة و من تداعياتها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و غيرها .

فلقد قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستان لاغارد: "سأكافح لاستصدار قوانين تجعل البنوك الإسلامية تعمل بجانب البنوك التقليدية في فرنسا"، و قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصارف الإسلامية الذي عقد في لندن سنة 2009: "إن البنوك الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه البنوك العالمية"، ومن جهة أخرى ذهب بعض خبراء الاقتصاد الغربيين إلى ابعد من ذلك، ونادوا بتطبيق تعاليم الإسلام الاقتصادية و احترام ما ورد في القرآن، خاصة تحريم الربا، فلقد ذكر رئيس تحرير مجلة "تشالينجر"، بوفيس فانسون في مقال له بعنوان: *"البابا أم القرآن"*، تساءل فيه عن أخلاقية الرأسمالية و قال : "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا و بمصارفنا، ولو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم و أحكام وطبقوها، لما حلّ بنا ما حل من كوارث و أزمات مالية، لأن النقود لا تلد النقود" .

قائمة الهوامش:

1- E.BARTHALON, « Crises Financières : un panorama des explications », in revue problème économiques, N°2595, 16 décembre1998, p01.

2-Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon, « Les crises financières », rapport du conseil d'analyse économique, la documentation française, paris, 2004, P13 et 15.

3- ناجي التوني،" الأزمات المالية"، سلسلة جسر التنمية، الكويت، العدد التاسع والعشرون، ماي 2007، ص14.

4-Lacoue La Barthe.D, « les crises financières et leur propagation internationale », in finance internationale : l'état actuel de la théorie. Édition économica. Paris, 1992, P409.

5-M.Bassoui, A.Beitone, « Problèmes monétaires internationaux », édition Armand colin, France, 1998, P39.

(*) في الاقتصاد نجد مصطلح العقلانية مستعمل في معنيين مختلفين، ولكن متقاربين في الدلالة، وذلك عند كل من الاقتصاديين الكلاسيك وعند مدرسة التوقعات العقلانية. بالنسبة للإقتصاديين الكلاسيك تعني العقلانية أن يقوم الأعوان باختياراتهم تبعا لنظام معين للتفضيلات بمعلومات تامة وبدون تكلفة.

غير أن مدرسة التوقعات العقلانية، تفرض أنه في ظل عالم يعتبر فيه المستقبل مجهول، يمكن وصفه عن طريق مجموعة من الاحتمالات الموضوعية، المستوعبة من خلال الملاحظات الماضية، فإذا طابق سلوك الأعوان الاقتصاديين النموذج المفروض والمعطى، يكون ذلك السلوك رشيدا وعقلانيا.

6-E.Barthalon, Opcit, P4-5.

7-زايري بلقاسم وميلود مهدي،"الأزمة المالية العالمية:أسبابها و أبعادها و خصائصها"، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي و الإسلامي،جامعة جنان،لبنان،13-14مارس 2009، ص8-9

8- نعوش صباح، خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي،عن موقع الجزيرة نت، في 2008/2/7،تاريخ الإطلاع:2008/05/01،علىالموقع: http://www.aljazeera.net/eBusiness/

9- المرجع السابق.

10- زكريا بله باسي،"الأزمة المالية العالمية الجذور و أبرز الأسباب و العوامل المحفزة و الدروس المستفادة". مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي و الإسلامي،جامعة جنان،لبنان،13-14مارس 2009، ص10.

11- المرجع السابق، ص 11.

12- قدي عبدالمجيد،"الأزمة الاقتصادية الأمريكية و تداعياتها العالمية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد46، ربيع 2009، ص 13.

13- مصطفى حسن مصطفى،"الأزمة المالية العالمية، أسبابها، آثارها الاقتصادية و كيفية مواجهتها"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 1-2 أفريل 2009، ص23.

14- بن ساعد عبدالرحمان، " إنعكاسات الأزمات المالية على استقرار النظام النقدي الدولي – دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2007-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008 /2009، ص 133.

15- تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ،عدد أفريل 2010،على موقع: http://www.imf.org ، تاريخ الاطلاع:2010/05/10.

16-تقرير البنك العالمي، الآفاق الاقتصادية العالمية 2010:الأزمة و التمويل و النمو، على موقع: http://www.worldbank.org ، تاريخ الاطلاع:2010/05/10.

17- حسني الخولي، " تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية"، ورقة بحثية مقدمة للقاء العلمي" انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها "، الهيئة الاسلامية العالمية للتمويل،السعودية، ديسمبر2009، ص 19.

18-منذر قحف، " الأزمة المالية :أفكار لحلول طويلة"، مؤتمر تداعيات الأزمة المالية و اثرها على اقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ، مصر، 4-5 افريل 2009، ص 56-57.

19- حسني الخولي، " تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية"، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

20- سليمان ناصر، "علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004 /2005، ص 314.

21- حسني الخولي، " تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية"،مرجع سبق ذكره، ص 24.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

01- بن ساعد عبدالرحمان،" **إنعكاسات الأزمات المالية على استقرار النظام النقدي الدولي- دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2007**-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2010/2009.

02- تقرير البنك العالمي، **الآفاق الاقتصادية العالمية 2010:الأزمة و التمويل و النمو**، على موقع: http://www.worldbank.org

03- تقرير صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي** ،عدد أفريل 2010،على موقع: http://www.imf.org

04-حسني الخولي، " **تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية**"، ورقة بحثية مقدمة للقاء العلمي" انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها "، الهيئة الإسلامية العالمية للتمويل،السعودية، ديسمبر2009.

05- زايري بلقاسم وميلود مهدي،"**الأزمة المالية العالمية:أسبابها و أبعادها و خصائصها**"، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي و الإسلامي،جامعة جنان،لبنان،13-14مارس 2009.

06- زكريا بله باسي،"**الأزمة المالية العالمية الجذور و أبرز الأسباب و العوامل المحفزة و الدروس المستفادة**". مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي و الإسلامي،جامعة جنان،لبنان،13-14مارس 2009.

07- سليمان ناصر، "**علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004 /2005.

08- قدي عبدالمجيد،"**الأزمة الاقتصادية الأمريكية و تداعياتها العالمية**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد46، ربيع 2009.

09- مصطفى حسن مصطفى،"**الأزمة المالية العالمية،أسبابها،آثارها الاقتصادية و كيفية مواجهتها**"،المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 1-2 أفريل 2009.

10- منذر قحف، " **الأزمة المالية :أفكار لحلول طويلة**"، مؤتمر تداعيات الأزمة المالية و أثرها على اقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ، مصر، 4-5 افريل 2009.

11- ناجي التوني،" **الأزمات المالية**"، سلسلة جسر التنمية، الكويت، العدد التاسع والعشرون، ماي 2007.

12- نعوش صباح، **خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي**،عن موقع الجزيرة نت، في 2008/2/7، على الموقع: /http://www.aljazeera.net/eBusiness

باللغة الفرنسية:

13- Barthalon.E, « **Crises Financières : un panorama des explications** », in revue problème économiques, N°2595, 16 décembre1998.

14- Bassoui.M, Beitone.A, « **Problèmes monétaires internationaux** », édition Armand colin, France, 1998.

15- Lacoue La Barthe.D, « **les crises financières et leur propagation internationale** », in finance internationale : l'état actuel de la théorie. Édition économica. Paris, 1992.

16- Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon, « **Les crises financières** », rapport du conseil d'analyse économique, la documentation française, paris, 2004.